قوى سياسية عراقية تمهل الحكومة ٤٠ يوماً لتنفيذ الإصلاحات

احتجاجات مستمرة في بغداد (أ ف ب)

أكدت قوى سياسية عراقية خلال اجتماع في مكتب رئيس «تيار الحكمة» عمار الحكيم، ضرورة «الحفاظ على بنية الدولة ونظامها السياسي الديمقراطي وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة».
وشددت في بيان لها ضرورة الإسراع بالإصلاحات ضمن سقوف زمنية لا تتجاوز نهاية العام الحالي.
كما دعت في البيان رئيس الوزراء عادل عبد المهدي والأجهزة الأمنية والجهات المعنية إلى «تعزيز الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة».
وطالبت القوى السياسية المجتمعة في مكتب الحكيم الأجهزة الأمنية والقضاء بـ«فرز المندسين والمخربين ممن شوهوا التظاهرات وحرفوها عن سلميتها». يأتي هذا البيان فيما تستمر التحركات الاحتجاجية في البلاد.
وكانت قيادة عمليات بغداد قد أعلنت أنها اعتقلت عصابة مؤلفة من ١٠ أشخاص حاولت السطو على البنك المركزيّ العراقيّ وإلحاق الضرر به بعد منتصف ليل الأحد الماضي، وذلك بتعاون من بعض المتظاهرين.
من جهة ثانية رأى عضو اللجنة القانونية النيابية سليم همزة أمس أن المادة المتعلقة بتقليص عدد أعضاء مجلس النواب إلى ٢٥١ نائباً في قانون الانتخابات الجديد، ستواجه «ملاحظات كثيرة»، لكنه قال: إن خفض العدد سيتسبب بمنع «حالة الفوضى» داخل البرلمان.
وذكر همزة في تصريح نقله مراسل وكالة أنباء الإعلام العراقي أن «قانون انتخابات مجلس النواب الجديد، تمت مناقشته داخل اللجان البرلمانية المعنية بالتعديلات، ونعتقد أنه سيلقى ملاحظات كثيرة على بعض مواده خاصة ما يتعلق منها بتخفيض عدد أعضاء المجلس المقبل إلى ٢٥١ نائباً بدل العدد الحالي».
وأشار إلى أن «المشروع جيد، لكن النقاط الخلافية بحاجة إلى توافق الكتل السياسية خاصة أن بعضها يمثل أحد مطالب المتظاهرين ومنها عدد أعضاء المجلس والقوائم المتعددة والتي ربما نجد معارضة لها من بعض القوائم الكبيرة التي لا يخدمها تعدد الدوائر الانتخابية».
وأضاف همزة: إن «تخفيض أعداد الأعضاء، أمر ضروري ومهم، وسيكون سبباً في منع حالة الفوضى الموجودة دائماً داخل البرلمان بسبب المزايدات السياسية»، لافتاً إلى أن «على ممثلي الشعب التناغم مع مطالب الشعب وأن يصوتوا على ما يستفيد منه العراقيون وليس ما يخدم مصالحهم الحزبية والسياسية».
إلى ذلك تتواصل التظاهرات في العراق حيث أفاد مراسل «الميادين» بأن تحرّكات المتظاهرين تتركّز حالياً بين ساحتي التحرير والخلاني في العاصمة، لافتاً إلى أن المتظاهرين موجودون عند الجسور الثلاثة وهي الجمهورية والسنك والأحرار.
وأغلق المتظاهرون تقاطع جسر المطار وكذلك شارع نجف – كوفة بالإطارات المشتعلة. كذلك قطعوا الطرق المؤدية إلى مواقع وحقول نفطية في البصرة.
من جانبه، أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء عبد الكريم خلف، صدور أوامر اعتقال بحق الذين يغلقون المدارس وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وأوضح أن إغلاق المدارس هو «جرائم مشهودة يحال مرتكبوها إلى المحاكم فوراً».
وفي السياق، قالت وكالة الأنباء العراقية: إن «هيئة النزاهة» حكمت بالسجن على المدير الأسبق لدائرة الرعاية الاجتماعية في نينوى لاختلاسه أموالاً عامة.
وأصدرت الهيئة أيضاً أمر استقدام بحق رئيس وأعضاء مجلس محافظة واسط وفق المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات.

وكالات

الجزائر: مرشحو الرئاسة يواصلون جولاتهم الانتخابية

يواصل مرشحو الرئاسة في الجزائر جولاتهم الانتخابية، وتأكيد ضرورة احترام الرأي الآخر، بالنسبة لمؤيدي إجراء الانتخابات أو المعارضين لها.
ويؤكد المرشحون خلال جولاتهم على الولايات ضرورة احترام الرأي الآخر، سواء بالنسبة لمؤيدي إجراء الانتخابات أو المعارضين لها.
ويتنافس ٥ مرشحين في سباق الرئاسة هم عبد العزيز بلعيد، وعبد القادر بن قرينة، وعز الدين ميهوبي، وعلي بن فليس، وعبد المجيد تبون.
بن فليس الذي جال في ولاية سوق أهراس أعلن أن الرئيس المقبل الذي سينتخبه الجزائريون «ينبغي أن يكون جامعاً لكل الجزائريين من دون إقصاء أو تهميش»، مضيفاً: إن الذهاب إلى الانتخابات هو «أسلم طريق لحماية البلاد وضمان استقرارها».
ومنذ مساء السبت تستنفر وزارة الدفاع الجزائرية قوى الأمن في البلاد لتأمين الحملات الدعائية.
وأعلن بن قرينة من البليدة رفضه المرحلة الانتقالية، داعماً تنظيم الانتخابات، قائلاً: إن «الفيصل بيننا وبين الرافضين هو الدستور وقانون الجمهورية والاحتكام للصندوق».
بدورها استقبلت ولاية عين الدفلي عبد العزيز بلعيد الذي أعلن نيته فتح حوار وطني من دون إقصاء لأحد، وذلك بغية «تشخيص وتشريح الأوضاع تمهيداً لإرساء جمهورية جديدة وتخطي كل الصعوبات».
في حين دعا عبد المجيد تبون من ولاية أدرار إلى المشاركة بقوة في الانتخابات «لإنقاذ الوطن وحمايته من المتربصين به»، وأضاف: إن «الفراغ يزيد من حدة المخاطر المحدقة بالبلاد، والأطراف التي ترفض الانتخابات موقفها يحترم لكن لا أحد يحق له منع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم».
ويشهد الشارع الجزائري انقساماً بين مؤيدي الانتخابات الرئاسية المقررة في ١٢ كانون الأول المقبل، باعتبارها المخرج الوحيد للأزمة باختيار رئيس ينفذ مطالب الإصلاح، ومعارضين يطالبون بتأجيلها بدعوى أن «الظروف غير مواتية لإجرائها في هذا التاريخ» وأنها طريقة فقط لتجديد نظام الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة.

الميادين

السلطة القضائية: مثيرو الشغب ارتكبوا أعمالاً وحشية وغوغائية

عودة الهدوء إلى معظم المدن الإيرانية

عمليات شغب وقطع طرقات في مدينة أصفهان (أ ف ب – أرشيف)

بعد تدخل الحكومة الإيرانية السريع لضبط الأحداث التي شهدتها بعض المناطق إثر رفع أسعار الوقود وبعد توزيع المساعدات المعيشية للمواطنين التي أمر بها الرئيس الإيراني حسن روحاني، قال متحدث باسم الهيئة القضائية الإيرانية أمس: إن الاحتجاجات التي شهدتها إيران بسبب رفع أسعار الوقود الأسبوع الماضي انحسرت.
وأكد المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية غلام حسين إسماعيلي عودة الهدوء إلى المدن الإيرانية بفضل جهود قوات الشرطة ووعي الشعب الإيراني داعياً المواطنين إلى الإبلاغ عن مثيري الفتنة والشغب والمخربين إلى الأجهزة الأمنية والقضائية.
وأظهرت تسجيلات مصورة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي أن الاحتجاجات كانت مستمرة بشكل طفيف في عدة مدن مساء الإثنين إلى أن انتهت فعلياً صباح الثلاثاء.
وقال المتحدث القضائي في مؤتمر صحفي «عاد الهدوء إلى البلاد».
وقالت السلطات: إنه سقط العديد من القتلى منهم أفراد من قوات الأمن والشرطة في الاحتجاجات التي بدأت يوم الجمعة بعد إعلان رفع أسعار البنزين وألقي القبض على نحو ألف من مثيري الشغب.
كما ذكرت وكالة الطلبة الإيرانية شبه الرسمية أن ثلاثة من أفراد قوات الأمن قُتلوا طعناً قرب طهران.
وقال التلفزيون الرسمي إن جنازات رسمية ستقام للقتلى من أفراد الأمن وإن آلاف الإيرانيين نظموا تجمعات في عدة مدن لإدانة الاضطرابات.
وحذر الحرس الثوري الإيراني الإثنين مثيري الشغب من إجراء حاسم إذا لم تتوقف الاضطرابات.
بدوره قال قائد شرطة طهران العميد حسين رحيمي: إن مثيري الشغب ارتكبوا أعمالاً وحشية وغوغائية في العاصمة طهران خلال الأيام الماضية وألحقوا الكثير من الضرر بالممتلكات العامة والخاصة.
وأضاف رحيمي في تصريح أنه «تم إلقاء القبض على الكثير من مثيري الشغب وسنلقي القبض على كل من شارك في هذه الفوضى».
هذا وخرجت حشود شعبية في مدينة تبريز تعبيراً عن دعمها للحكومة الإيرانية ورفضها عمليات تخريب الممتلكات العامة التي رافقت الاحتجاجات الأخيرة.
وكان المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي قال إن نحو ٨٠ بالمئة من المشكلات التي أدت إلى خروج المحتجين تم حلها في حين يتم العمل على حلها جميعاً في الساعات المقبلة مشيراً إلى أن أحد أهداف خطة تعديل سعر البنزين السعي لتطبيق العدالة الاجتماعية أو على الأقل التحرك بهذا الاتجاه.
كما كان المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران علي خامنئي دعا المسؤولين الإيرانيين إلى الحدّ من انعكاسات قرار رفع أسعار الوقود. وشدّد خامنئي على أن الرقابة على أسعار السلع الأخرى ضرورية لأن «الغلاء يسبّب مشاكل للمواطنين»، وهو إذ أيّد قرار السلطات الثلاث رفع سعر المحروقات دعا الشباب إلى «عدم الانجرار وراء المخربين».
وأشار الخامنئي إلى أن أعداء إيران الذين لطالما دعموا أعداء الثورة وأعمال التخريب والشغب في البلاد يفعلون ذلك الآن أيضاً محذراً من أن الاضطرابات يمكن أن تعزز وتفاقم مشاكل أي بلد ومجتمع وأي إنسان عاقل يحب بلده لا يلجأ لهذه الأساليب.
وفي موقف بعيد عن الواقع يهدف إلى تسويق صورة مزيفة عن الاضطرابات، أبدى مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان «قلقه العميق من استخدام قوات الأمن الإيرانية الذخيرة الحية ضد المتظاهرين» وحث السلطات على الحد من استخدام القوة لتفريق الاحتجاجات.
وقال المتحدث باسم المكتب روبرت كولفيل في إفادة بجنيف: إن المكتب وصلته تقارير عن أن «عدد القتلى في مظاهرات إيران بالعشرات»، مضيفاً إن حجم الضحايا «خطير للغاية على نحو واضح».
من جهة أخرى أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية عباس عراقجي عزم إيران مواصلة خفض التزاماتها في إطار الاتفاق النووي حتى تحقيق مصالحها.
ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية إرنا عن عراقجي قوله خلال لقائه وزير خارجية هولندا استيف بلوك: إن تقليص إيران تعهداتها بموجب الاتفاق يتم وفقا لبنوده وذلك بهدف الحفاظ على مصالح الشعب الإيراني مضيفاً إن هذه الخطوات ستتواصل حتى استيفاء حقوق إيران.
وكانت الدول الأوروبية تعهدت عقب الخروج الأميركي الأحادي من الاتفاق النووي العام المنصرم بالتعويض عن تأثيرات هذا الأمر وبأن تتمكن إيران من الاستفادة من مزايا الاتفاق النووي ورغم مرور نحو ١٨ شهراً لم تترجم هذه الوعود على أرض الواقع.

الميادين - روسيا اليوم - سانا - رويترز

أمير الكويت يعين رئيساً جديداً لمجلس الوزراء

عين أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمس صباح خالد الحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء.
وجاء في بيان نشرته وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أنه سيتم إلغاء القرار الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني بتعيين جابر مبارك الحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء، وتكليف صباح خالد الحمد الصباح للقيام بذلك.
وبحسب القرار الأميري، يكلف صباح خالد الحمد بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة وعرض أسمائهم على أمير البلاد لإصدار مرسوم تعيينهم.
وأضاف البيان: إنه «على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا وإبلاغه إلى مجلس الأمة، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية».
وكان جابر المبارك قد تقدم باستقالة الحكومة في ١٤ الشهر الجاري إلى أمير البلاد، عقب طلبي استجواب نيابيين قدما ضد وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان، جنان بوشهري، ووزير المالية، نايف الحجرف، تخص اتهامات بهدر المال العام.
وشهدت الكويت احتجاجات شعبية مطلع الشهر الجاري، للمطالبة بالإصلاحات السياسية، وسط انتقادات حادة للسياسة الحكومية.
وتعتبر الحكومة المستقيلة هي السابعة التي يرأسها جابر المبارك، وتشكلت في كانون الأول ٢٠١٧، وقد ترأس الحكومة للمرة الأولى في تشرين الثاني ٢٠١١.

روسيا اليوم - كونا

أردوغان وترامب والانسحاب من سورية

تحسين الحلبي

يبين المتخصص بالشؤون التركية في مركز مارشال الألماني التابع للولايات المتحدة نيكولاس دانفورث أن دولاً عديدة «حاولت في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات التأكيد على دورها كدولة إقليمية تريد تحقيق المزيد من المصالح بواسطة جهودها دون الخروج عن أطر تحالفاتها مع الولايات المتحدة والغرب، وكانت تركيا في الشرق الأوسط أبرز من سار في هذا الطريق».
الحقيقة أن أردوغان وجد منذ عام ٢٠٠٣ ومباشرة بعد غزو العراق بأكثر من ٢٠٠ ألف من القوات الأميركية والغربية، أن وجود كل هذه القوات البرية سيقلل كثيراً الحاجة إلى دور له في الأطلسي أو في سياسة التدخل العسكري الأميركي وسوف يؤدي ذلك إلى تخفيض أهمية تركيا والمصالح التي تمنحها لها واشنطن في المنطقة، وهذا ما جعله يتخذ سياسة جديدة ظهرت بعد سنوات على احتلال العراق بمحاولة الظهور بمظهر من ينتقد السياسة الإسرائيلية ويدعم حقوق الشعب الفلسطيني عن طريق تبنيه لحركة حماس، وكان الهدف الرئيس من هذه السياسة هو إقناع واشنطن بضرورة إعطائه دوراً إقليمياً رئيساً ومصالح متزايدة في الجوار وبخاصة بعد تبني الرئيس الأميركي لأردوغان في تنفيذ خطة دعم العمل على إسقاط الدول الوطنية والقومية واستبدال أنظمتها السياسية بأنظمة حكم إسلامية تابعة للولايات المتحدة.
وجد أردوغان في زيارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما لتركيا في عام ٢٠٠٩ مبايعة له على متابعة هذا المخطط وإدارته للمصالح الأميركية والتركية، ولذلك قام أردوغان منذ عام ٢٠١١ بفتح حدوده لعشرات الآلاف من الإرهابيين لاجتياح الأراضي السورية وأصبح مع دول الخليج في تحالف مشترك لتحقيق هذا، لكن إحباط هذا المخطط بفضل تصدي سورية وحلفائها في المنطقة وقدرتها على هزيمة هذه المجموعات الإرهابية وانتقال روسيا إلى دور المشارك على الأرض في الحرب على الإرهابيين إلى جانب سورية وإيران والقوى الحليفة الأخرى عام ٢٠١٥، أدى إلى بداية هزيمة الإرهابيين وتفتيت تحالفات أردوغان مع معظم دول الخليج والى تراجع الهجوم الأميركي على سورية. وفي النهاية شكلت تلك المرحلة بداية لخيبات الأمل التي أصابت أردوغان وسياسته وشكل التحالف السوري الإيراني الروسي عليه ضغوطاً أجبرته على تغيير قواعد اللعبة وفرضت عليه نسبياً إعادة حساباته في مختلف الاتجاهات.
لقد شكل لقاء أردوغان الأخير بالرئيس ترامب آخر ورقة يحاول اللعب بها لكي يستغل دور تركيا في لعبته الإقليمية في المنطقة، وسواء اتفق مع ترامب على خطة بديلة أو معدلة بعد اجتماع الأسبوع الماضي أم لم يتفق، فإن الوضع في شمال سورية لم يعد قابلاً إلا لأحد خيارين مقبلين: إما اتفاق أردوغان مع روسيا وإيران بصفته الطرف الثالث بين الدول الضامنة لاستقرار سورية وسيادتها فوق كل أراضيها على سحب قواته من الأراضي التي احتلتها داخل حدود سورية، وإما أن يتحمل كل العواقب والنتائج التي ستترتب على عدوانه المكشوف على سيادة الأراضي السورية وبخاصة أن ما أعلنه الرئيس بشار الأسد ضد وجود الوحدات العسكرية الأميركية ينطبق على وجود القوات التركية وتحذيره بأن «التركي هو وكيل الأميركي في الحرب وعندما لا يخرج بكل الوسائل فلن يكون هناك خيار سوى الحرب». وما بين الوكيل والأصيل يدرك أردوغان أن محور المقاومة قادر على خوض أي «حرب» تتطلبها عملية تحرير الأراضي السورية ممن كانت المجموعات الإرهابية تعمل لديهم كوكلاء، فالأميركي لم يتوقف عن تقديم الدعم لكل المجموعات الإرهابية بمختلف أسمائها وكان أردوغان الشريك الميداني له منذ بداية الحرب على سورية وما زال الاثنان يواصلان لعبة تبادل الأدوار لنفس الأهداف التوسعية ولنفس الهدف في محاولة تقسيم سورية وتفتيت قدراتها. ويبدو أن ترامب يدرك أكثر من أردوغان أن ميزان القوى في أي «حرب» مقبلة تواجهها سورية لتحرير بقية أراضيها من المحتلين في شمالها تميل كفته العسكرية والمعنوية والشعبية والتحالفية على أي قوات أميركية تتحدى هذا المحور الإقليمي الذي تشكله سورية، فهل سيكون أردوغان قادراً على هذا التحدي وهو الذي زج بعشرات الآلاف من ضباطه وجنوده في السجون بحجة الانقلاب عليه إضافة إلى عدم ثقة الجمهور التركي به وبحزبه الحاكم؟

الجيش الليبي يدمر ١٩ مدرعة للنظام التركي في مصراتة

أعلن الجيش الليبي أمس أن طائراته الحربية دمرت ١٩ مدرعة للنظام التركي كانت متمركزة في منطقة صناعية بمدينة مصراتة شرق العاصمة.
ونقل موقع «بوابة الوسط» الليبية عن المتحدث باسم القيادة العامة للجيش اللواء أحمد المسماري قوله في بيان أمس: إنه وبناء على معلومات استخباراتية دقيقة تم رصد ومتابعة عملية نقل ١٩ مدرعة بواسطة السفينة التركية كوسافاك رست في ميناء الحديد والصلب بمنطقة مصراتة الإثنين وتخزينها لاحقاً في منطقة صناعية وسط المدينة بهدف استخدامها في أرض العمليات وهو ما يشكل خرقاً جديداً من قبل تركيا لقرارات مجلس الأمن الدولي والتي تنص على فرض حظر على الأسلحة.
وأضاف البيان: إن سلاح الجو الليبي استهدف المدرعات التركية لدى وصولها إلى المستودعات وتمكن من إصابتها وتدميرها بدقة عالية وقد نتج عن عملية الاستهداف هذه انفجارات هائلة متتالية نتيجة تخزين أسلحة وذخائر وصواريخ فيها إضافة للمدرعات.
وكان الجيش الليبي أعلن في تشرين الأول الماضي تدمير منشآت دفاعات جوية تابعة للنظام التركي في مصراتة فيما أسقط ثلاث طائرات تركية مسيرة فوق قاعدة الجفرة الجوية وسط الصحراء الليبية في أيلول الماضي.
وأعلنت قوات الجيش الليبي مراراً عن تصديها لهجمات مسلحة تساندها طائرات مسيرة تابعة للنظام التركي في طرابلس، وسبق أن ضبطت مصلحة الجمارك العامة الليبية في ميناء مصراتة كميات كبيرة من السلاح والذخائر قادمة من تركيا الأمر الذي رأى فيه البرلمان الليبي محاولات من النظام التركي لنشر الفوضى وزعزعة الاستقرار في البلاد.

وكالات

تجدد التظاهرات الاحتجاجية ضد السلطات الانقلابية في بوليفيا

مظاهرة مؤيدة للرئيس البوليفي إيفو موراليس بعد إعلان استقالته (عن الإنترنت)

جدد أنصار الرئيس البوليفي الشرعي المنتخب إيفو موراليس تظاهراتهم الاحتجاجية ضد السلطات الانقلابية مطالبين برحيلها.
وذكرت وكالة «فرانس برس» أن الآلاف من أنصار موراليس تظاهروا في العاصمة لاباز مطالبين «الرئيسة المؤقتة» جانين أنييز بالاستقالة.
ورفع العديد من المتظاهرين ومعظمهم من السكان الأصليين اللافتات المؤيدة لموراليس منددين بقمع القوات الأمنية التابعة للسلطات الانقلابية تظاهراتهم.
وكان تسعة من المحتجين المؤيدين للرئيس الشرعي موراليس قتلوا وأصيب أكثر من مئة آخرين جراء قمعهم من قوات أمن السلطات الانقلابية المؤقتة في بوليفيا حسب أرقام التقارير الإعلامية.
وكانت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليه نددت بالاستخدام «غير الضروري وغير المتكافئ للقوة» من الشرطة والجيش بحق المحتجين على الحكومة الانقلابية.
ونقلت وكالة «فرانس برس» عن باشليه قولها: «إن هذا الاستخدام للقوة بالغ الخطورة ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع» مشيرة إلى أن ١٤ شخصاً قتلوا بعد إقالة الرئيس البوليفي الشرعي المنتخب إيفو موراليس.
ورأت باشليه أن الوضع في بوليفيا «يمكن أن يتفاقم إذا لم تتعامل معه السلطات بسلاسة ووفق المعايير الدولية التي تحكم استخدام القوة ومع الاحترام التام لحقوق الإنسان».
وكان مزارعون من مؤيدي موراليس قتلوا وأصيب آخرون برصاص قوات الشرطة والجيش بالقرب من مدينة كوتشابامبا عندما حاول الآلاف من مزارعي الكوكا الوصول إلى وسط المدينة احتجاجاً على الحكومة الانقلابية في بوليفيا لكن الشرطة أعاقتهم ومنعتهم من عبور أحد الجسور واستخدمت العنف لتفريقهم بدعم من الجيش.
وأعلن منتجو الكوكا في بوليفيا قبل أيام التعبئة الوطنية وعزمهم القيام بتظاهرات حتى عودة موراليس معربين عن رفضهم الانقلاب الذي جرى في البلاد لأن تفويض صلاحيات موراليس الدستورية ينتهي في الـ٢٢ من كانون الثاني القادم.
وكانت المحكمة الانتخابية العليا في بوليفيا أعلنت رسمياً الشهر الماضي فوز موراليس بولاية رئاسية جديدة بـ٤٧,٠٨ بالمئة من الأصوات في مقابل ٣٦,٥١ بالمئة لخصمه كارلوس ميسا لكن المعارضة رفضت الاعتراف بذلك رغم تأكيد قاضي المحكمة الانتخابية العليا ايدلفونسو ماماني «الشفافية الكاملة للنظام الانتخابي في بوليفيا».

سانا – روسيا اليوم – أ ف ب

مؤسسة التمويل الصغير الأولى - سورية

إعلان استدراج عروض بالسرعة الكلية

تعلن مؤسسة التمويل الصغيرة الأولى – سورية عن رغبتها باستدراج عروض أسعار بالظرف المختوم وبالسرعة الكلية للتعاقد على تنفيذ وتجهيز المقر الجديد في مدينة حلب الكائن في منطقة الجميلية وفق كشف الأعمال والشروط المرفق مع الإضبارة.

فعلى من يجد في نفسه الكفاءة اللازمة التقدم بعرضه وفق الشروط التالية:

- آخر موعد لاستقبال العروض ٢٠١٩/١١/٢٧.
- للحصول على الإضبارة كاملة يمكن مراجعة مقر المؤسسة في:
دمشق: مزة فيلات غربية– شارع سعد بن أبي وقاص– جانب السفارة اللبنانية.
حلب: المحافظة– الفرنسيسكان– شارع الرازي– أمام مدرسة السيدة مريم.
- ويمكن شراء الإضبارة من أحد المركزين المذكورين مقابل مبلغ مالي وقدره (٥٠٠٠ ل.س).

- تسلم العروض المغلقة بالظرف المختوم إلى مكاتب المؤسسة في مدينة دمشق أو حلب.
- التأمينات الأولية ١٥٠٠٠٠٠ ل.س.
- التأمينات النهائية ١٠٪ من قيمة العرض.

يبقى العارض مرتبطاً بعرضه مدة ثلاثين يوماً من تاريخ جلسة فض العروض.